أزمة الديون السيادية وأثرها على الوحدة النقدية في إطار التكامل الاقتصادي الأوروبي . اليونان أنموذجاً .

ابليلة فوزية[1]

يوسفاوي سعاد[2]

الملخص:

تعتبر تجربة الدول الأوروبية من أبرز تجارب التكامل الاقتصادي، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، استطاعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تصل تدريجياً إلى ما يعرف بالاتحاد الاقتصادي الأوروبي والذي تُوج باعتماد عملة أوروبية موحدة بين الدول الأعضاء.

ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في ظهور أعراض أزمة اليونان؛ والتي كان أبرز أسبابها الدين العام، ناهيك عن الحقائق الخفية لواقع الاقتصاد اليوناني في حد ذاته، وعلى غرار باقي دول الاتحاد الأوروبي إلا أن أزمة اليونان كان لها الأثر البالغ على التكامل الاقتصادي الأوروبي وعلى اليورو بصفة خاصة، هذا ما جعل دول الاتحاد تنقسم إلى دول مثقلة بالديون وأخرى ذات فوائض تحاول قدر المستطاع من إرساء سمعة المنطقة وتقديم الدعم السياسي للعملة من أجل الصمود في وجه هذه العاصفة.

Abstract:

The European experience of economic cooperation was one of the greatest triumphs of the 20th century, it took place after the Second World War, it was thought to be a necessary leap as a war aftermath. The influence of war was very harmful and destructive on European countries. Europe than could accomplish what they called the "European Economic Union" which had tackled a unified currency.

The latest global economic crisis stimulated the

[1] طالبة دكتوراه، جامعة بشار

[2] طالبة دكتوراه، جامعة بشار

emergence of the Greece crisis. In one hand general debts were the main cause of the crisis, and on the other hand it was the secret particularity of the country's economy itself. Deeper than the rest of countries of the union, Greece had been greatly affected. The impact was apparent on "European economic cooperation" and on the "Euro" ,it was the fact that led to the division of the union into two parts. Ones of heavy debts and others with extravagant banks the later are doing their best to support the union to keep standing on feet or more over to protect its stereotype , then offering the political enforcement for the Euro, so that it can keep in confrontation against such aggressive storm.

مقدمة:

على مدى أكثر من خمسين عاماً؛ ظل مشروع التكامل الأوروبي؛ سوقاً وجماعةً واتحاداً؛ أنموذجاً فريداً في مشاريع التكامل والوحدة الإقليمية، ولاسيما في المجال الاقتصادي إلا أنه لم يعمر طويلاً في الريادة، فبعد مرور عشر سنوات من ميلاد اليورو وعقب ما خلفته أزمة الرهون العقارية؛ ظهر ما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية، وبالرغم من الخطوات الجريئة التي قامت بها حكومات منطقة اليورو وبالخصوص مع الديون اليونانية، إلا أن كل ذلك قوبل باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء.

لفهم حيثيات هذا الموضوع لابد من الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية اليونانية على استقرار الوحدة النقدية الأوروبية؟

I. نبذة تاريخية حول الاتحاد الأوروبي

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ الإنساني أحد المناطق المهمة التي عرفت أعنف

الحروب[1]؛ إلا أن ذلك لم يمنعها من التقدم وتخطي تلك الأزمات حتى بلوغ درجة الوحدة النقدية، لذا سنتطرق لتعريف الاتحاد الأوروبي؛ تاريخه وتأسيسه،العملة الأوروبية الموحدة(اليورو)؛أهدافها والمراحل التي مرت بها وصولاً إلى المعايير التي ينبغي أن تتوفر في الدولة التي تريد الانضمام إلى الوحدة النقدية.

I.1 تعريف الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناءً على اتفاقية معروفة بإسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992م، إلا أن العديد من أفكاره كانت موجودة منذ خمسينات القرن التاسع عشر.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية؛ بحيث تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا؛ لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم، للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل ال28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

I.2 تاريخ وتأسيس الاتحاد الأوروبي:

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مروراً

---

[1] محمد سلامة معتز، "**الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي**"، (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر_القاهرة، العدد111، جانفي1994)، ص:209.

بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية.. بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

واحدة من أول أفكار التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي "فكتور هوجو" عام 1851م دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق. وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدّة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الإتحاد الأوروبي. مدفوعاً بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951م على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس (benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ)[1]. أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (Community European Economic)، وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957م وطبقت في 1 يناير كانون ثاني 1958م. هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للإتحاد الأوروبي حيث تطور الإتحاد الأوروبي

[1] إحسان هندي، "**التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا**" مجلة معلومات دولية، العدد64، 2000، ص 44.

من جسم تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.

I.3 العملة الأوروبيـة الموحدة (اليورو):

تـم فـي الأول مـن ينـاير/كـانون الثـاني 2002 طـرح الأوراق النقديـة والقطـع المعدنيـة لليـورو للتـداول فـي الحيـاة اليوميـة للـدول الأعضـاء بالاتحـاد النقـدي الأوروبي، وتم سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو وذلك حتى 30 يونيو /حزيران 2002، إذ أصبحت الدول الأعضاء تدفع الأجور باليورو، وتحدد الأسعار باليورو، وتسدد الضرائب باليورو، أي أن اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها، ليصل إلى جيوب الأوروبيين بعد أن كان مجرد فكرة وحلم في خاطرهم.

I.3 .1 أهداف اليورو وفوائده:

كان الهدف الرئيس لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التـي تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة؛ وذلك لأن وجـود عملـة موحـدة سيؤكد هـذه الوحـدة الاقتصـادية، وسـيحد مـن الأزمـات الاقتصـادية التـي تتعـرض لهـا الـدول الأعضـاء، خاصـة فـي المجـال النقـدي وأسـعار الصـرف، إلـى جانـب ذلـك تهـدف دول الاتحـاد الأوروبـي إلـى تحقيـق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

☜ خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة .

☜ إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.

☜ إتبـاع سياسـية نقديـة موحـدة فـي الاتحـاد الأوروبـي بـالتوازي مـع السياسـة التجارية والسياسية الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.

☜ تلافـي سـلبيات ومخـاطر تقلبـات أسـعار الصـرف بـين عمـلات الـدول الأعضـاء بالاتحـاد، وتـأثير هـذه التقلبـات علـى أداء الشـركات، وحركـة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

☜ خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

للعملة الأوروبية الموحدة عدة مزايا و فوائد بالنسبة للاقتصاد الأوروبي وهي كالتالي:

☜فوائد داخلية:

تساهم العملة الأوروبية الموحدة في إكمال السوق الموحد الداخلي ولا يمكن إن نتصور وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين من الاستفادة من فوائد السوق الموحد. كما تعتبر أداة فعالة للتسيير في الدول الأعضاء، وذالك من خلال محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة، وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم وتفادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.

☜فوائد خارجية:

تساعد العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، كما تعتبر من وسائل التسوية التجارية الدولية؛ وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية، أما على المستوى العالمي فالعملة الأوروبية الموحدة تسمح بأن يتصدر الاتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية.

I. 3 .2 مراحل تحول دول الاتحاد الأوروبي إلى استخدام اليورو في التعاملات اليومية:[1]

[1] إسماعيل معراف، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، (الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية،2012)، ص ص7_9.

- المرحلة الأولى (من مايو /أيار 1998 – يناير/ كانون الثاني 1999): تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء باليورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، بالإضافة إلى اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو.
- المرحلة الثانية (يناير/كانون الثاني 1999 – يناير/كانون الثاني 2002): في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين البنوك وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه الفترة باليورو، وبالذات التي سوف تستحق بعد يناير/كانون الثاني 2002 ، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو اختياريا ، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج؛ حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية، دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية .
- المرحلة الثالثة (يناير/كانون الثاني 2002 – يونيو/ حزيران 2002) : تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو.

I. 3 .3 معايير الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي:

بدأ العمل بالإتحاد النقدي بشكل جزئي في عام 1999، حيث تم

التعامل بالعملة الموحدة (اليورو) إلى جانب العملات الوطنية، إلا أن الانضمام لهذا الاتحاد كانت له معايير عدة منها:

- نسبة عجز الموازنة العامة لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الدين العام لا تزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- التذبذب في سعر صرف العملة الوطنية لا يزيد عن 15%؛
- معدل التضخم لا يزيد عن 1.5% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء؛
- معدل الفائدة لا يزيد عن 2% من متوسط أقل ثلاث دول أعضاء؛
- استقلال البنك المركزي.

II. الديون السيادية:

II. 1 تعريف الديون السيادية [1]

يقصد بها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما؛ إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين ديناً حكومياً .أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو؛ ويطلق على الدين ديناً سيادياً .

وبخلاف الديون المترتبة على الأفراد أو الشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على سداد ديون تخلفت عن دفعها، وبالتالي فإن ثمة طرقا لمعالجة الديون السيادية كإعادة جدولة إلزامية هذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة.

---

[1] تغطية إعلام المواطن، عمل الأصوات العالمية،"**أوروبا في خضم الأزمة**"، (2011_2012)، ص ص5 _10.

ويبقى الضمان الوحيد لحماية حقوق الدائنين للحكومات هو المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة بفقدان المصداقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على قروض، وهي مرتبطة أساسا بتنقيطدائنية الدولة، ويؤدي بلوغها مستوى متدنياً إلى احتمال عجز الحكومة المعنية؛ وبالتالي حظر إمكانية لجوءها للاستدانة مستقبلاً . قبل إقراض أي دولة تأخذ المؤسسات المالية الدولية والدائنون في السوق الدولية بعين الاعتبار مستوى قدرة حكومتها على سداد ديونها، بناءً على وضع موازنتها من حيث معدلات العجز الناتجة عن الفارق بين الإيرادات والنفقات، وحجم هذا العجز مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

II. 2 أزمة الديون السيادية الأوربية:

بظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، اتفقت دول مجموعة العشرين على مواجهة تلك الأزمة بخطط إنقاذ ضخمة بلغت قيمتها الإجمالية تريليونات الدولارات، إضافة إلى خطط الزيادة بالإنفاق الحكومي الهادفة لضخ أموال جديدة باقتصادياتها وأسواقها المالية لتستعيد عافيتها.

ونجم عن ذلك تفاقم ديون الحكومات أو ما يسمى الديون السيادية خصوصاً في دول منطقة اليورو بمستويات مختلفة لأن هذه الدول لم تمول خطط إنقاذ اقتصادياتها بواسطة احتياطيات كانت تحتفظ بها، بل أتت من خلال الاقتراض.وهو ما دفع هذه الدول إلى إقرار خطط مالية تقشفية للتخفيض من النفقات وزيادة الإيرادات، بهدف إرجاع عجز موازنتها إلى مستويات مقبولة ومتحكم بها.

II. 3 الآليات المتبعة لتخطي أزمة الديون السيادية الأوروبية:

ترتب على الأزمة المالية الأخيرة تحقيق عديد من الدول الصناعية، بصفة خاصة الدول الأوروبية، عجزاً مالياً غير مسبوق أدى إلى ارتفاع مستويات الديون السيادية في تلك الدول إلى مستويات حرجة؛ في حين تحاول تلك

الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة، غير أن استجابة الأسواق لهذه المحاولات ما زالت ضعيفة، وذلك في ظل التوقعات السائدة بارتفاع مخاطر التوقف عن السداد، بصفة خاصة في مجموعة الدول التي يطلق عليها اختصار PIIGS، والتي تشمل الحروف الأولى لكل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا على التوالي[1].

ربما تجرنا هذه المقدمة لسؤال مهم وهو كيف يمكن لدولة ما أن تخفف عبء الدين العام عليها.

من الناحية النظرية هناك على الأقل ثلاثة طرق لتخفيف عبء الدين هي[2]:

1.التعديل المالي(Fiscal adjustment): ويقصد بالتعديل المالي محاولة الدولة تعديل هيكل النفقات أو الإيرادات، بهدف تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بهدف ضمان استدامة الدين العام، من خلال التأكد من تحقيق فوائض في الميزانية العامة للدول الأوروبية التي يمكن أن تساعد هذه الدول على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو على الأقل تخفيضها.

ووفقا للبرامج المعلنة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي حالياً ، فإن الدول الأوروبية كافة ملتزمة بتخفيض نسبة العجز إلى الناتج عند مستوى 3 في المائة بحلول عام 2013/2012، وهو أحد الشروط الأساسية لاتفاقية ماستريخت بإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي.

2. خلق التضخم: وذلك من خلال لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي أي بزيادة عرض النقود التي تستخدم في خدمة الدين العام، وهو ما يجعل الدولة تتخلص من جانب من عبء الدين بزيادة عرض النقود من

---

[1] http://www.aljazeera.net/ereports/pages/ 20/08/2013

[2] مجلة جدوى الاستثمار، "**أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية**"، **ماي 2010**.

ناحية، وتخفيف عبء الدين بتخفيض قوته الشرائية في المستقبل من ناحية أخرى.

3. إعلان التوقف عن السداد: والذي يعني ضمنياً الإعلان عن إفلاس الدولة، وذلك تمهيداً لإعادة هيكلة الدين السيادي لتلك الدولة، والتي تشمل عدة إجراءات منها شطب جزء من الدين، أو إعادة جدولة الدين السيادي للدولة على فترات زمنية أطول، أي من خلال إطالة أمد السداد، أو من خلال خفض معدلات الفائدة على تلك الديون.

III. أزمة اليونان وأثرها على التكامل الاقتصادي الأوروبي:

خلال أقل من عامين، تحول مشكل الديون السيادية اليونانية إلى أزمة حادة، تكاد تعصف بالنظام الاقتصادي والسياسي لهذه الدولة، وتثير مخاوف متصاعدة حول مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، واستمرار مشروع الوحدة الأوروبية ذاته، كما تمتد تداعياتها لتهدد باندلاع أزمة مالية عالمية جديدة، قد تفوق في قسوتها أزمة عام 2008. هذه التطورات تعكس ملامح أساسية في النظام السياسي والاقتصادي العالمي في المرحلة الحالية، والذي وصفه محللون مثل إيان بريمر بنظام (G-Zero)، أي اللا قطبية، كما وصفه آخرون مثل تيموثى آش "باللا نظام" العالمى الجديد (New World Disorder).فبعد تراجع قدرة الولايات المتحدة على بسط هيمنتها سياسياً واقتصادياً ، ظهرت قوى متعددة ومختلفة الرؤى على الساحة، تسعى كل منها لتحقيق مصالحها القومية وحل مشاكلها الداخلية، انعكس هذا الانقسام على عمل كل الهيئات الدولية متعددة الأطراف، وأصبح هناك غياب واضح لإرادة التعاون الجماعي على المستوى الدولي. تجلى ذلك في فشل المفاوضات المتعلقة بأزمة تغير المناخ، ومفاوضات جولة الدوحة وغيرها، وفي التراجع السريع للتعاون من خلال مجموعة العشرين بعد الأزمة المالية لعام 2008.

أما في الواقع الأوروبي فقد تجلت هذه الانقسامات السياسية والاقتصادية بشكل واضح. حيث انقسمت الاقتصاديات الأوروبية إلى فريقين، فريق يتمتع بقوة مالية واقتصادية، وعلى رأسه ألمانيا، أما الفريق الأخر فيعاني مشكلات الديون وتباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة وغيرها من المشاكل.وبالرغم من قوة ألمانيا اقتصادياً ، فإنها تعزف عن لعب دور الدولة "القائدة" للمشروع الأوروبي، وتعكس مواقفها من الأزمة اليونانية رفضها لتحمل التبعات الاقتصادية للحفاظ على وحدة اليورو والاتحاد الأوروبي[(1)].

III. 1 الجانب التاريخي لأزمة اليونان:

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون (من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر)، وحينما ضعفت الدولة العثمانية طفقت اليونان تحرر أراضيها من النفوذ العثماني تدريجياً حتى وصلت إلى الشكل المعاصر لخارطة الدولة كما نراها اليوم. وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض من الدول الأوروبية، وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823، بعدها حصلت على قروض أخرى خلال مراحل متتالية.

أعلنت اليونان عن عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات: في السنوات 1827م، 1843م، 1893م، 1932م، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في الأزمة الأخيرة، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها.

[1] محمد جلال وأحمد ممدوح،"**منطقة اليورو نظرة تحليلية وتوقعات2013**"، **ديسمبر 2012**.

وعلى الرغم من تنويع اليونان لمصادر اقتراضها، إلا أن هذه الديون لم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك للأسباب التالية [1]:

- الإنفاق العالي على التسليح؛
- التسيب الإداري والفساد؛
- تخلف النظام المصرفي؛
- ضعف البنية التحتية؛
- تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- عجز الدولة عن جمع الضرائب؛
- البيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية وخشيتها من النقابات؛
- الالتزامات والأعباء المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أقسى الديون شروطاً وأعلاها فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة.
- فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية؛
- ضعف السياحة، وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة مثل بعض بلدان أوروبا الشرقية، تونس، مصر، وتركيا؛
- ضعف النظام المعلوماتي، حتى إن الدولة لم تكن لديها إحصائيات لأعداد موظفي الدولة والمتقاعدين، حتى إن كثيراً منهم كانت تصرف رواتبهم حتى بعد مماتهم؛

[1] عبد اللطيف درويش، "**البورو في مواجهة التحديات**"، **مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2012**

- عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، حيث إنه أقرب إلى التعليم النظري منه إلى العملي؛
- ازدياد أعداد المتقاعدين والذي يشكل عبئاً على الاقتصاد، وهي من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية الهرمة؛
- عودة أعداد كبيرة من أبناء الجاليات اليونانية من دولة الاتحاد السوفياتي سابقاً، وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية إضافية على مؤسسات الدولة وصناديق التأمين؛
- ضعف مستوى التنسيق بين مؤسسات الدولة ووزاراتها، فعلى سبيل المثال، تقوم المستشفيات والإدارات المحلية وصناديق التأمين بتحديد ميزانيتها بنفسها ودون رقابة أو إقرار حكومي مما أدى إلى هدر كبير للأموال؛

نتيجة لما تقدم، استمرت اليونان في سياسية اللجوء إلى الاقتراض دون حساب لتداعيات ذلك، حتى إن أحد السياسيين الأوروبيين قال إن "اليونان مدمنة ديون"، حيث كان الإنفاق يفوق بكثير مستوى الدخل؛ وكون أن هذه الحالة استمرت لسنوات طويلة، فقد كان ينظر إليها على أنها حالة طبيعية دون أن يكون لدى الساسة اليونانيين خطة عملية لمواجهتها والتعامل معها. وبقيت القضية الاقتصادية اليونانية قضية داخلية على مستوى التداعيات وسبل العلاج إلى أن أصبحت اليونان عضوا في المجموعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي وبعدها عضواً في الوحدة النقدية الأوروبية والتي وضع الاتحاد الأوروبي لها شروطاً اقتصادية تلتزم بها الدول الراغبة في دخول منطقة اليورو، كانت هذه الشروط تتعلق بقضايا العجز والتضخم وغيرها من الأمور الاقتصادية، وبعدما دخلت اليونان منطقة اليورو في المرحلة الأولى اكتشف أن الأرقام والإحصائيات التي قدمتها لم تكن صحيحة.

III. 2 دوافع لجوء اليونان للدين العام [1]

خلال فترة حكومة رئيس الوزراء "كوستاس كرامنليس"، والتي امتدت لخمس سنوات بين 2004 – 2009 ارتفع الدين العام 70 مليار يورو إضافية، كما ارتفعت نسبة العجز والإنفاق العام، لذلك قدمت تلك الحكومة استقالتها تحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وتحت ضغط فضائح الاختلاس المالية من قبل مسؤولين نافذين في الدولة، وجاءت بعدها حكومة يورغوس باباندريو الاشتراكية إلى السلطة ووجدت أنها غير قادرة على معرفة الحجم الحقيقي للدين العام؛ لذلك بادرت الحكومة إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقق من حجم الدين، بالرغم من أن حجم هذا الدين الذي أعلن عنه آنذاك هو 300 مليار يورو إلا أن اللجنة اكتشفت أنه قد يصل إلى ترليون يورو، ويمكن أن نتبين حجم الأزمة حين نقارن حجم الدين العام بمجمل الدخل القومي لعام 2009 والبالغ 260 مليار يورو بحسب مصادر الميزانية العامة للدولة.

وبتفصيل الديون اليونانية فإنه يمكن تقسيمها كما يلي:

- 270 مليار يورو ديون القطاع العام.
- 30 مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين.
- 25 مليار يورو قروض معطاة بضمان القطاع العام 80% منها غير قابلة للسداد أو الاسترداد.
- 8 مليار يورو ديون لمؤسسات قامت بمشاريع وقدمت خدمات ومستلزمات مستشفيات للدولة.

---

[1] إحسان هندي، "**<u>التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا</u>**" مجلة معلومات دولية، العدد64، 2000.

- 1,7 مليار يورو على شكل سندات والتزامات واستحقاقات للإدارات المحلية كديون على الدولة.
- 1,3 مليار يورو مرتبات والتزامات مستحقه لموظفي شركة الأولمبيك للطيران.
- 1 مليار يورو ديون أخرى.
- 300 مليار يورو عجز لمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2005 – 2006.
- 280 مليار يورو ديون الشركات والأفراد للبنوك.
- 28 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.

وبذلك فإن مجمل الدين العام هو 948 مليار يورو، وهذا يعني أنها تصل حد 400% من الدخل القومي، إذا مهما كانت وجهة النظر للدين إلا أنه يؤدي بشكل كبير إلى إعاقة التنمية، ويحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويجعل اليونان أسيراً ومحتكماً للقرارات الدولية الخارجية.

III. 3 المراقبة والإشراف الأوروبي:

تلزم قوانين الاتحاد الأوروبي دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على اتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة، بيد أن الحكومات اليونانية قامت وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة الى الـ"Eurostat " تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل/نيسان 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريراً إلى الـ" Eurostat " محتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، وقد اكتشف الـ"Eurostat " العديد من

الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير؛ وقُدم التقرير مرة أخرى في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2009 جاء فيه أن العجز سيصل في نهاية عام 2009 إلى 12,5 من الدخل القومي، وقد أدى هذا الأمر مع عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي:

- تزوير الدخل الضريبي.
- هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي.
- تضخيم ميزانية الجيش.
- تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات.
- تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي.
- تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات.
- الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي.

III.4 تداعيات انهيار الاقتصاد اليوناني:

يمكن القول إن خطة إنقاذ اليونان أدت إلى تعميق الأزمة، وفي نظر أغلب المحللين الاقتصاديين أن الاقتصاد اليوناني انهار، ولكن الانهيار لم يعلن عنه رسمياً بعد، أو كما يقول الأوروبيون إنهم يقومون بإدارة انهيار تحت السيطرة لمنع تداعياته على أسواقهم، وفي الحقيقة إنهم –وخاصة ألمانيا– سعوا إلى كسب الوقت لتحصين أنظمتهم البنكية للحد من تأثير انهيار الاقتصاد اليوناني مستقبلاً، أي أنه تم تأجيل الإعلان عن الانهيار.

في حالة الإعلان الرسمي عن انهيار الاقتصاد اليوناني فإن ذلك سيقود إلى

ما يلي [1]:

1. فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما يؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة انقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان.

2. خروج اليونان من منطقة اليورو، وبالتالي إلى أزمة ثقة بين الدول الأوروبية وإلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان.

3. سيتحتم على الاتحاد الأوروبي السعي لتغطية أكثر من 160 مليار يورو من السندات، وستخسر ألمانيا وحدها من 60-80 مليار يورو، هذا إضافة إلى انخفاض قيمة الاستثمارات الأوروبية في اليونان.

4. عمليات سحب جماعية لرؤوس الأموال من البنوك اليونانية مما سيؤدي إلى إفلاس بعض البنوك اليونانية، ولهذا تأثير على البنوك الأوروبية ذاتها والذي سيؤدي أيضا إلى انهيار البعض منها أو على الأقل إلى فوضى وأزمة في النظام البنكي الأوروبي والعالمي.

5. وصول أحزاب متطرفة إلى السلطة بسبب الفوضى الناجمة عن الانهيار الاقتصادي، أو إلى انقلاب عسكري، ولهذا أيضا تداعيات خطيرة على الاقتصاد والأمن الأوروبي.

6. سيؤدي إلى عجزها عن دفع ديونها، ومن ثم إلى شطب تلك الديون، وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الاستهلاك وسيقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.

---

[1] محمد سلامة معتز، "**الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي**"، (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر_القاهرة، العدد111، جانفي1994)، ص:209.

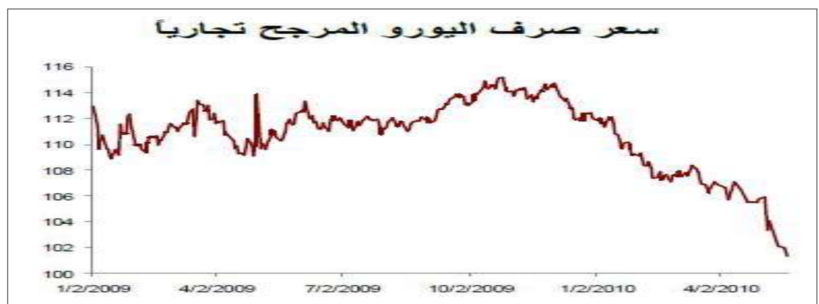
ويرى الخبراء أن خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي سيجعلها تُعامل عندئذ مثل بقية الأعضاء العشرة في الاتحاد الأوروبي، ممن لا يريدون الانضمام إلى الوحدة النقدية أو ليسوا مؤهلين بعد لمثل هذه الخطوة، عندئذ قد تقع الحكومة اليونانية تحت إغراء العودة إلى عملتها الدراخما من أجل تحسين مقدرة شركاتها على المنافسة.فقد يتم تخفيض سعر صرف الدراخما مقابل اليورو بمقدار 50%. ومع ذلك لن يحسن هذا من الوضع لأن التزامات اليونان المالية ستبقى باليورو كما أن حساب الدين بالدراخما يزيد من عبء الديون على اليونان، مما قد يوجد ضرورة إعفاء اليونان من مبالغ أكبر من ديونها . وسيكون لتطورات من هذا النوع عواقب وخيمة على البنوك في الدول الأوروبية الأخرى التي أقرضت الدولة اليونانية حتى الآن 120 مليار يورو، لكن أوروبا ستكون قادرة على تحمل غياب مثل هذا الحجم من الأموال، إنما الذي يخشى منه الجميع فليس إفلاس هذا البنك أو ذاك، إنما انتقال العدوى إلى دول في منطقة اليورو ذات اقتصاد قومي أكبر من اليونان. ويذكر في هذا السياق قبل كل شيء إيطاليا، فهذه الدولة، كما يقول الخبراء، ترزح تحت طائلة ديون ضخمة، يتعين عليها تجديد تمويلها باستمرار. وفي حال عدم تقديم الأسواق الإيطالية الأموال اللازمة لإعادة التمويل فإن إيطاليا قد تنجرف فعلا في هوة الإفلاس، كما يخشى الخبراء أن تصبح إيطاليا عاجزة عن الدفع، فمن الصعب أن نتصور أن لا يلحق هذا المصير بدول أخرى، وإن أصاب فرنسا سيكون من الصعب تصور استمرار منطقة اليورو بشكلها الحالي، فعندئذ يتعرض النظام المالي العالمي بأكمله إلى خطر الانهيار، وتصبح أوروبا بحاجة إلى مساعدة خارجية من أجل الإمساك بزمام الوضع.[(1)]

[1] عبد الله ابراهيم القويز، "**ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصادات العربية**"، بدون سنة نشر.

III. 5 آثار الأزمة على اليورو

تدهورت قيمة اليورو في آواخر 2010 بصورة حادة؛ حيث تدنت قيمته إلى نسبة 9,5 بالمائة وذلك مقابل سلة مرجحة تجارياً من عملات الشركاء التجاريين الرئيسين في المنطقة، وجاء هبوط اليورو مقابل الدولار بمستوى أكبر حيث تراجع بنسبة 14,3بالمائة و 7,7 بالمائة على التوالي، يشير ضعف أداء اليورو مقابل الدولار والارتفاع في أسعار سندات الخزانة الأمريكية إلى أن المستثمرين دأبوا على شراء الدولار والأصول الآمنة المسعرة بالدولار في الأوقات التي تسود فيها أجواء الحذر حتى وإن لم تكن المعطيات لأساسية للاقتصاد الأمريكي قوية.


الشكل رقم01:سعر صرف اليورو المرجح تجارياً



المصدر: مجلة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، ماي 2010،ص:4.

فعلى المدى القصير سيغلب على حركة اليورو طابع التذبذب وسوف تتحكم فيها الحالة المزاجية للمستثمرين، وفي ظل تلك المشاكل التي تعاني منها منطقة اليورو؛ يُتوقع أن تشهد قيمة العملة الموحدة اتجاهاً تنازلياً. أما على المدى الطويل فهناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة فصلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في

أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث يبدو الآن أن البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفيدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد. وفي حالة عملتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماَ في علاوة على ذلك يتوقع أن تقوض المشاكل التي تعاني منها منطقة اليورو من تنامي دور اليورو كعملة احتياطي مما يجعل البنوك المركزية حول العالم أقل رغبة في رفع احتياطياتها منه، وهناك مشكلة هيكلية عويصة أخرى يصعب معالجتها؛ تتمثل في غياب التنافسية بين العديد من دول منطقة اليورو وقد نشأت هذه المشكلة بسبب صرامة أسواق العمل التي امتنعت عن إجراء تعديلات في نظام الأجور وتلجأ الكثير من الدول الى معالجة هذه المشكلة عادة من خلال خفض قيمة عملتها عندما تكون غير مرتبطة بعملة أخرى، لكن المعالجة داخل منظومة العملة الموحدة تتطلب إجراء إصلاحات داخلية صارمة

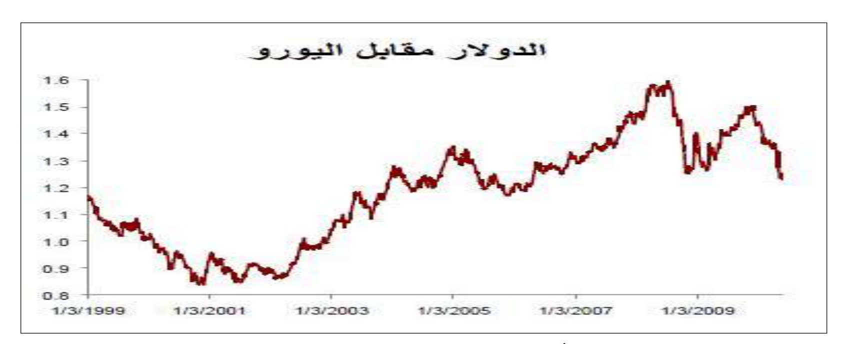
توقع المحللون في السنوات الأخيرة أن يعاني الدولار من ضعف هيكلي على المدى البعيد وأن الحالة المزاجية في أسواق العملات يمكن أن تتغير بسرعة؛ وبافتراض صواب هذه التحليلات فإن الكثير من حكومات منطقة اليورو سترحب بخفض قيمته بحسبان أن ذلك سيؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية لصادراتها، ورغم أن اليورو لامس أدنى مستوى له منذ 4 سنوات إلا أن متوسط سعره مقابل الدولار منذ انطلاقته في عام 1999 والبالغ 1,18 لا يزال يتفوق عليه بل ويقترب من القيمة التي يرها كثير من المحللين عادلة، لذا نرجح أن يكون المسار المستقبلي لليورو في التدني طالما بقيت سياسة الاتحاد

الأوروبي مشتتة ولم تقدم تطمينات كافية للأسواق، لكننا لا نعتقد أن منطقة اليورو ستتفكك حيث لا تزال العملة الموحدة تحظى بدعم سياسي قوي.

التأثير على تغير قيمة العملة ، وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفيدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر.

وستظل المشاكل المؤسساتية والسياسية تثقل كاهل اليورو خاصة وأن تشديد السياسات المالية قد يؤدي إلى بعض الاضطرابات الاجتماعية،

الشكل رقم 02: تأرجح الدولار مقابل اليورو



المصدر: مجلة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، ماي 2010،ص:4.

III.6 الحل الأوروبي للأزمة اليونانية

نتيجة لما سبق؛ وبسبب استفحال الأزمة فرض الاتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الانتداب؛ اكتشفت هذه اللجنة أن الاقتصاد اليوناني في حالة انهيار، حيث إنها تعيش "توأم العجز" (في التمويل العام والتوازن في عملية التبادل المالي الحالي)، و"توأم من الديون" (داخلي يخص القطاع العام وخارجي أجنبي)، ويتغذى وينمو الدين الأجنبي الخارجي من خلال العجز في توازن عمليات التبادل الحالية، والمنطق الاقتصادي يقول إن

الدول التي لديها ثنائية أو توأم العجز والدين تواجه خطر طول مدة الأزمة وطول مدة انخفاض معدل النمو والذي يصل الآن إلى الصفر[1].

ويشار هنا إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية"، ومقابل ذلك فرض على اليونان بأن تقوم بما يلي:

- إعفاء 150,000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم.
- خفض المرتبات عموماً والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد.
- رفع سن التقاعد.
- رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع.
- تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي.
- دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق.
- خفض الإنفاق على التسلح.

وقد نجحت الحكومة اليونانية في تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية من ردود فعل الشارع اليوناني، وبشكل عام، فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة، لكن يمكن القول بأنها لم تحقق الأهداف المطلوبة من خطة التقشف.

وبنظرة نقدية إلى خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي، فإنه يمكن القول إن تلك الخطة كانت عقوبة بأكثر منها خطة للخروج من الأزمة، ويمكن إيضاح وجهة النظر هذه في النقاط التالية:

[1] أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن،" **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**"،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2000).

• إن الاتحاد الأوروبي قدم قروضاً بفائدة تصل إلى 5,5–6%، ومنع اليونان من اللجوء إلى دول مثل الصين وروسيا أو دول الخليج والتي كان يمكن أن تقدم قروضاً بفائدة تتراوح بين 0,8–1%، لذلك فإن الأوروبيين نظروا إلى اليونان كفرصة استثمارية وليس كشريك.

• إن خطة التقشف أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عصب الاقتصاد اليوناني، إضافة الى إضعاف قدرة الدولة وفاعليته[1].

• وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من مليون شخص، وهو رقم مقلق، لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني.

• انخفاض نسبة النمو إلى صفر.

• تدني مستوى التنافسية للاقتصاد والسلع اليونانية مما حال دون قدوم استثمارات خارجية وتصدير للسلع اليونانية.

• خفض المرتبات أدى إلى خفض الاستهلاك ورفع مستوى الكساد إلى أقصى حدوده.

• أدى رفع الضريبة إلى زيادة عدد المتخلفين عن دفع الضرائب.

• أدت خطة التقشف إلى خروج العديد من الشركات الأجنبية واليونانية إلى دول أخرى كبلغاريا ورومانيا.

• قام العديد من حملة رؤوس الأموال إلى إخراج أرصدتهم خارج اليونان، فعلى سبيل المثال خرج إلى قبرص أكثر من 90 مليار يورو، وبلغت حسابات اليونانيين في سويسرا حوالي 600 مليار يورو مما أدى إلى نقص في السيولة النقدية وعجز في عمليات الإقراض والتمويل.

([1]) European central bank, "**euro area Fiscal Policies and The crisis**" Occasional Paper series; no 109 / April 2010.

- أدى برنامج التقشف إلى هجرة الكفاءات اليونانية إلى الخارج، فقد هاجر إلى ألمانيا وخلال فترة وجيزة أكثر من 23 ألف شخص من الكفاءات، هذا عدا الذين غادروا إلى أستراليا ودول أوروبية أخرى.
- كذلك فإن التصريحات التي يدلي بها السياسيون الأوروبيون والتي فحواها أن اليونان لن تتجاوز أزمتها أدت إلى زيادة التوتر الداخلي ورفع مستوى الأزمة وخلق مناخ داخلي عدائي للخطة الأوروبية[1].

في ظل هذه الظروف سيكون أمام اليونان العديد من الخيارات أحلها مر؛ يُحتمل من بينها:

أولا: خروج اليونان من منطقة اليورو والتنصل من كل الديون الخارجية، وهذا يعني أزمة في العلاقات الأوروبية الداخلية مما سيؤدي إلى حالة من الفوضى المالية والأمنية والتي ستمتد لفترة طويلة، وسيرفع نسبة البطالة والجريمة، وستفقد الممتلكات والاستثمارات أكثر من 50% من قيمتها.

هذا إضافة إلى نقص حاد في المواد الاستهلاكية والدواء، كذلك فإن اليونان ستعيش أزمة في التبادل التجاري الداخلي والخارجي إلى حين العودة إلى العملة القديمة، وإلى أن يتم تعميمها وتوفيرها واستقرارها، وسيتراوح سعر اليورو الواحد بين 1000-1500 دراخما في الوقت الذي تم صرفه حين دخلت اليونان منطقة اليورو ب 340 دراخما، وحسب الإحصائيات فإن هذا السيناريو لا يحبذه 80% من اليونانيين.

ثانيا :البقاء في منطقة اليورو مع بذل مزيد من الجهد لحل الأزمة، وقبل الحديث عن هذا الخيار فإنه من المهم التأكيد على ما يلي:

---

(1)Sudip Ranjan Basu, Clovis Freire, Pisit Puapan, Vatcharin Sirimaneetham, and Yusuke Tateno Macroeconomic Policy and Development Division، **"Euro zone debt crisis: Scenario analysis and implications for developing Asia-Pacific** ", July 2012.

• إن الاقتصاديات الأوروبية اقتصاديات غير متجانسة من حيث مستوى تطور الأداء، ومن حيث مستوى الإنتاجية، كما أنها ليست اقتصاداً موحداً، بل هي اقتصاديات متنافسة فيما بينها.

• لا توجد هوية أوروبية، بل هناك هويات متعددة، وبالتالي فإن التعاطي مع المشاكل هو شأن خاص لكل دولة، تقوم بالتعاطي معها بالطريقة التي ترتئيها، وفي كثير من الأحيان يكون الحل لصالح دولة على حساب دولة أخرى. وبهذا يمكن القول إنه ليس هناك سلوك اتحادي كما هو في الولايات المتحدة الأميركية، ولا يزال الأوروبيون في مرحلة المجموعة الأوروبية رغم تبنيهم لتسمية الاتحاد الأوروبي[1].

لذلك فإنه إن أرادت الدول الأوروبية أن تحافظ على المشروع الأوروبي وأن تحافظ على مصالحها وأيضا لأسباب أخلاقية فإنه يتوجب عليها أن تلجأ إلى الحل التالي:

• إعفاء اليونان من الجزء الأكبر من الديون، فهي في الأساس فوائد ديون، ونقصد هنا بالديون تلك التي حصلت عليها اليونان من الدول الأوروبية نفسها وليس فقط من ديون القطاع الخاص ليصل الدين إلى الحد الذي يمكن الاقتصاد اليوناني من الإيفاء بالتزاماته[2].

• خفض نسبة الفائدة إلى 1.%

• السماح لليونان بالبحث عن ديون خارج أوروبا وبأسعار وبشروط أفضل[3].

---

[1] إسماعيل معراف، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، (الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية،2012) ص:20.

[2] الأمم المتحدة،الملخص التنفيذي: "**حالة وأفاق اقتصاد العالم**"، 2012.

[3] مجلة القدس، اقتصاد ومال،"**العملة الأوروبية الموحدة تحتفل بعيد ميلادها العاشر بالشموع السوداء، أزمة اليورو تهدد الدولة الراعية والنموذج الاجتماعي الأوروبي**"، العدد7011، ديسمبر 2011.

- المساعدة في تحديث الاقتصاد اليوناني.
- تسويق وتهيئة السوق اليونانية للاستثمار من خلال خفض الضرائب.
- مساعدة اليونان في استخراج النفط والغاز والذي تشير الدراسات إلى وجوده في البحر والبر باليونان.

خاتمة:

تتعدد وتتشابك جذور المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الدولي، وتتمثل التحديات العاجلة في كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضائل أفاق النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة لدى الدول المتقدمة، وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي يمكن القول أنه ما لم تحل الأزمة المالية اليونانية فإن هذه الأزمة ستكون مثل قطع الدومينو، ستجر وراءها أزمات أخرى أشد خطراً وأبعد أثراً، كما قد يحدث مثلا في إيطاليا وإسبانيا وغيرهما، وهو ما يعني بصورة أو بأخرى انتهاء حلم الاتحاد الأوروبي.

نتائج وتوصيات البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال هاته الورقة البحثية التي ضمناها في أجزاء، توصلنا إلى النتائج التالية:

✍بينت أزمة الاقتصاد اليوناني عدم إمكانية الاعتماد على التمويل الخارجي لمدى غير محدود؛ لاسيما إذا لم يكن اقتصاد البلد قادرا على استثمار هذه الأموال بشكل يحقق ربحية عالية تمكن من سداد الديون وتحقيق التنمية.

✍أن صانع القرار السياسي وراسم الخطط الاقتصادية لا يكفيه تحقيق المكاسب الآنية على حساب المستقبل؛ الأمر الذي يفقد ثقة المستثمرين في الجانب الاقتصادي؛ وثقة الشعب وحكومات الدول الشريكة له في الجانب السياسي.

✍ كشفت هذه الأزمة عن التباينات بين نوعين من اقتصاديات منطقة

اليورو ؛اقتصـاديات (الفـائض) الدائنـة واقتصـاديات(العجـز)المدينـة وأن إعـلان الوحدة بينهما لا يلغي هذا التباين، بل يوجب العمل على ردم الهوة من خلال تعزيز الاقتصاد الحقيقي لدول العجز.

✍ إن المتتبع للأزمة اليونانية بشكل خاص؛ والأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو بشكل عام يستنتج أن أي اتحاد يصل إلى مرحلة توحيد العملة لابد له من توحيد السياستين المالية والنقدية، وان توحيد الأخيرة فقط يسبب تناقض بين السياستين؛ الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إخفاء بعض الحقائق الإحصائية عن حالة المالية العامة فيها.

المصادر والمراجع

1. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن،" **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**"،(السكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2000).

2. إحسان هندي، "**التكتلات الاقتصادية العالمية، الاتحاد الأوروبي نموذجا**" مجلة معلومات دولية، العدد64، 2000.

3. إسماعيل معراف، "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية**"، (الجزائر: الديوان المطبوعات الجامعية،2012)

4. الأمم المتحدة،الملخص التنفيذي: "**حالة وأفاق اقتصاد العالم**"، 2012.

5. تغطية إعلام المواطن، عمل الأصوات العالمية،"**أوروبا في خضم الأزمة**"، (2011_2012).

6. عبد الله ابراهيم القويز، " **ماذا فعلت أزمة اليورو بالاقتصادات العربية**" ، بدون سنة نشر.

7. عبد اللطيف درويش، "**اليورو في مواجهة التحديات**"، **مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2012.**

8. مجلة القدس، اقتصاد ومال،"**العملة الأوروبية الموحدة تحتفل بعيد ميلادها العاشر بالشموع السوداء، أزمة اليورو تهدد الدولة الراعية والنموذج الاجتماعي الأوروبي**"، العدد7011، ديسمبر 2011.

9. مجلة جدوى الاستثمار ، "**أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية**"، **ماي 2010.**

10. محمد سلامة معتز ، " **الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي**" ، (السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر_القاهرة، العدد111، جانفي1994).

11. محمد جلال وأحمد ممدوح،"**منطقة اليورو نظرة تحليلية وتوقعات2013**"، **ديسمبر2012.**

12.European central bank, "**euro area Fiscal Policies and The crisis**" Occasional Paper series; no 109 / April 2010.

13.Sudip Ranjan Basu, Clovis Freire, Pisit Puapan, Vatcharin Sirimaneetham, and Yusuke Tateno Macroeconomic Policy and Development Division، "**Euro zone debt crisis: Scenario analysis and implications for developing Asia-Pacific** " July 2012.

14.http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml

15.http://www.aljazeera.net/ereports/pages/ 20/08/2013